القول الفصل في حكم الدستور بإستقالة رئيس الوزراء -3-

حسن الياسري
بغداد

لقد تناولنا في الجزأين الأول والثاني منْ هذه الدراسة الجهة الأولىَ المتعلقة بمناقشة ورد أدلة وحجج الرأي الذاهب إلى –وجوب- تقديم استقالة رئيس الوزراء إلى البرلمان لغرض التصويت عليها ، أو إلى رئيس الجمهورية . وسنقوم اليوم بالتطرق إلى الجهة الثانية، المتعلقة بسرد المزيد من الأدلة الناقضة لذلك الرأي ، والمعزّزة للرأي الذي طرحناه ، الذاهب إلى أنّ رئيس الوزراء ليس ملزماً دستورياً بتقديم هذه الاستقالة إلى أية جهة كانت . مع التنويه بأنّ الأدلة التي عرضناها فيما سلف ، أو التي سنعرضها فيما بعد ، تؤخَذُ وحدةً واحدةً ، لا منفصلةً ؛ لأن بعضها يكمل البعض الآخر .

الجهة الثانية :

الأدلة الأخرى الدالة على عدم حاجة رئيس الوزراء لاستحصال موافقة أية جهةٍ أخرى على استقالته :

مع الأخذ بنظر الاعتبار كل ما خلا بيانه من أدلة ناقضة للرأي المخالف ، سأضيف أدلةً أخرى للاستدلال على الرأي الذي طرحناه المُتمثّل بأنّ استقالة رئيس الوزراء لا تُعلّق على قبول أية جهة أخرى ، تشريعيةً كانت أو تنفيذيةً ، وهي الأدلة الآتية :

اولاً–يمارس رئيس الوزراء في النظام البرلماني عملاً سياسياً مهماً وخطيراً ، وإنّ الصلاحيات التنفيذية لتكون محصورةً بيده . ومعلومٌ أنّ رئيس الوزراء في هذا النظام يُمثّل حزب الأغلبية (الكتلة الأكثَر عدداً بحسب تعبير الدستور العراقي) ، بمعنى أنه يُمثّل إرادة أغلب الجمهور . وقد تَحدث عدة مواقف في العملية السياسية تدفعه لتقديم استقالته ، لا ضعفاً ، بل لأسباب متعددة ، منها مثلاً محاولَة إحراج البرلمان وإضعافه أمام الرأي العام ، أو لغرض اللجوء إلى انتخابات جديدة بغية الحصول على مزيدٍ منْ المقاعد . فإذا أخذنا بالرأي الآخر الذي يُعلّق حق الاستقالة على موافقة البَرلمان، فكيف يتسنى له اتخاذ مثل هذه المواقف ، التي تبيحها له الأنظمة البرلمانية ؛ كما أنّ تعليق الاستقالة على هذه الموافقة سيجعل الكرة بيد البرلمان ، ويصبح رئيس الوزراء رهينةً بيده ، ليس بوسعه القيام بأي سلوك سياسي ؛ وهو ما يتعارض مع –كما ذكرنا قبل قليل– القواعد العامة في النظام البرلماني .

ضغط شعبي

ثانيا– لو افترضنا أنّ رئيس الوزراء قد أُجبر على الاستقالة تحت الضغط الشعبي ، وأخذنا بالرأي المخالف القائل بوجوب استحصال موافقة البرلمان ، ثم رُفضت هذه الاستقالة منْ قبل الأخير ، فما يكون الحَل في هذه الحالة لتخفيف الضغط الشعبي ؟ وهل يمكن القبول بهذه النتيجة من الناحية السياسية ؟!!

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أتحدى – علمياً –أنْ يأتيَ أصحابُ الرأي المخالف بتجربة ديمقراطية في نظامٍ برلمانيٍ حصلت فيهِ مثل هذهِ الحالة (استقالةٌ تحت الضغط الشعبي ثم إعطاء الحق للبرلمان في رفضها) ، وهذا التحدي العلمي مفتوحٌ !!

ولعلّ أحداً يسأل في هذا الشأن عن التجربة اللبنانية المُتمثّلة بتقديم استقالة الحكومَة فيها مؤخراً إلى رئيس الجمهورية . فلقد أُجبِر رئيس الوزراء اللبناني (سعد الحريري) مؤخراً تحت ضغط الشارع على تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية .

دستور لبناني

وفي هذا المقام لا بد لي من إيضاح الآتي :

إنّ الدستور اللبناني مختلفٌ جذرياً عن الدستور العراقي ، شكلاً ومضموناً ، بل ويختلف كثيراً عن الدساتير في الأنظمة البرلمانية ، وهو وليد عوامل متعددةٍ جعلته يختلف عن دساتير العالم ، مما لا محلّ للإفاضة فيه الآن . إنّ من أوجه الاختلاف الكبير بين الدستورين العراقي واللبناني ما يتعلق بالتوصيف الدستوري لمركز رئيس الجمهورية ، إذْ هو –أقرب– إلى الدور البروتوكولي في الدستور العراقي ، في حين يتمتع بصلاحياتٍ واسعة في الدستور اللبنانيّ ، ومنْ ذلك مثلاً أنّ بإمكانه ترؤس اجتماعات مجلس الوزراء، وأنّ إقالة الوزراء تحتاج إلى موافقته وموافقة رئيس الوزراء .. وغير ذلك .

وبقدر تعلّق الأمر باستقالة رئيس الوزراء فقد نصّ الدستور اللبناني –صراحةً– على وجوب تقديمها إلى رئيس الجمهورية، دون أنْ يذكر ما إذا كان للأخير صلاحية رفضها . وهذا بدوره يُعزّز رأينا المذكور آنفاً في الجزء الأول ، المُتمثّل بأنّ الدستور العراقي لوَ شاء تعليق الاستقالة على قبول جهة معينةٍ خلافاً للأصل لَذكرَ ذلكَ صراحةً ، كما فعل الدستور اللبناني ؛ الذي نصّ على ذلك صراحةً.

٣– بمقتضى أحكام الدستور العراقي تعدُّ الحكومة مستقيلةً عند حلّ البرلمان –مجلس النواب– . والسؤال المهم لأصحاب الرأي المخالف في هذا المقام :

إذا كنتم تقولون إنّ الاستقالة تحتاج إلى موافقة البرلمان ، فكيف تُقدَّم هذه الاستقالة إلى البرلمان بعد حلّه ؟

وكيف سيقبلُ البرلمان هذه الاستقالة وهو محلولٌ دستورياً؟!!

ولمنْ يقول بوجوب تقديم الاستقالة إلى رئيس الجمهورية ، نقول لهم إننا نفترض جدلاً أنّ الأخير رفضها ، فكيف يمكن القبول والحال هذه ببقاء الحكومة كاملة الصلاحيات لا حكومة تصريف أعمال ، مع أنّ البرلمان محلولٌ .

وأكرر بهذا الصدد – مع الاعتذار من اللهجة – :

أتحدى –علمياً –أنْ يأتيَ أصحابُ الرأي المخالف بتجربة برلمانية واحدة –واحدة لا أكثر– علّقت أمرَ قبول الاستقالة على موافقة البرلمان أو رئيس الجمهورية بعد حلّ البرلمان ؟!!

إنّ كل التجارب البرلمانية لتقضي بنصٍ واحدٍ مفاده ؛ إنّ الحكومة تعدُّ مستقيلةً بعد حلّ البرلمان ، وتواصل أعمالها بوصفها حكومة تصريف أعمال.

وإنّ هذا الأمر ليؤكد مرةً أخرى أنّ الاستقالة سلوكٌ سياسيٌ وحقٌ شخصيٌ لرئيس الوزراء ، لا تُعلّق على موافقة أي طرف ، تشريعياً كان هذا الطرف أو تنفيذياً !!

وللحديث تتمة إنْ شاء الله في الجزء الرابع والأخير لتكملة بقية الأدلة المُعزّزة للرأي الذي طرحناه .

إنّ الدستور اللبناني مختلفٌ جذرياً عن الدستور العراقي ، شكلاً ومضموناً ، بل ويختلف كثيراً عن الدساتير في الأنظمة البرلمانية ، وهو وليد عوامل متعددةٍ جعلته يختلف عن دساتير العالم ، مما لا محلّ للإفاضة فيه الآن . إنّ من أوجه الاختلاف الكبير بين الدستورين العراقي واللبناني ما يتعلق بالتوصيف الدستوري لمركز رئيس الجمهورية ، إذْ هو -أقرب- إلى الدور البروتوكولي في الدستور العراقي ، في حين يتمتع بصلاحياتٍ واسعةٍ في الدستور اللبناني ، ومنْ ذلك مثلاً أنّ بإمكانه ترؤس اجتماعات مجلس الوزراء، وأنّ إقالة الوزراء تحتاج إلى موافقته وموافقة رئيس الوزراء .. وغير ذلك .

وبقدر تعلّق الأمر باستقالة رئيس الوزراء فقد نصّ الدستور اللبناني -صراحةً- على وجوب تقديمها إلى رئيس الجمهورية، دون أنْ يذكر ما إذا كان للأخير صلاحية رفضها .

نظرة على مراحل الشيخوخة

عصام مجيد حسن العبيدي
بغداد

لقد ورد اخر ايام العمر للإنسان في القران الكريم في اكثر من اية حيث وصفها وصفا بليغا.. ومنها قوله تعالى مخاطبا بها خلقه من البشر ((ومنكم من يرد الى ارذل العمر لكي لا يعلم من بعد علم شيا))وفي سورة اخرى جاء وصف الشيخوخة وصفا رائعا وهي مناجاة الله لعباده ومنهم النبي زكريا (عليه السلام) لكونه من سال الله ان يهب له وليا يرثه ويرث ال يعقوب وخاصة وقد بلغ سن الشيخوخة وكانت امراته عاقرا وهو يخاطب ربه قائلا: ((رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا ولم اكن بدعائك ربي شقيا واني خفت الموالي من ورائي وكانت امراتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من ال يعقوب واجعله رب رضيا يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيي لم نجعل له من قبل سميا قال رب انى يكون غلام وكانت امراتي عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا)).

وفي كثير من الآيات البينات .... جاء وصف الشيخوخة على انها مرحلة يشتعل فيها الراس بالشيب والبياض . ويهن فيها العظم وهنا يأخذ الوهن والفقدان وربما النسيان مستقرا له عند البعض . وقد ذكرت الشيخوخة في القران الكريم على انها نهاية مطاف الانسان من حيث مراحل تطوره على هذه الارض تمهيدا للمرحلة الأبدية الى العالم الاخر .. ولنا عودة الى ما انزله الله في القران الكريم من آيات بينات في هذا الشأن بقوله تعالى مخاطبا خلقه وعباده ((الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وهو العلي القدير))

ضعف ووهن

حيث ان الانسان يبدأ من ضعف ثم ينموا ويشتد عوده ويقوى ثم يعود الى سيرته بعد ان يبلغ ارذل العمر الى حالة من الضعف والوهن حيث يتوجس الى قرب نهاية سفره في هذه الدنيا وما فيها من حلاوة ومرارة. ولسان حاله يقول ويردد مخاطبا فيها هذه الدنيا الزائلة قول الامام علي (عليه السلام): (دار اولها عناء واخرها فناء وفي حلالها حساب وفي حرامها عقاب).

((اهمية مراحل الشيخوخة وافرازاتها))

حيث تشمل الشيخوخة كيفيه تطور الانسان على وجه هذه الارض وخاتمة مطافه في هذه الدنيا وكل انسان يريد ان يصل الى مرحلة الشيخوخة وهو هادئ مطمئن البال لكونه يشعر انه حقق الرسالة وادى الأمانة.

والكثير لا يعرف ولا يعي معاناة مرحلة الشيخوخة وما فيها من قلق واضطراب وضيق . وهذه هي الاسباب التي اشرنا اليها في بدء حديثنا. ومرحلة الشيخوخة ليس لها سنوات مهينة. حيث انه لا تنطبق على كل فرد فمثلا ان مراحلها ما تبدا متأخرة في البلدان الأوربية نتيجة عيشه في مستوى صحي واقتصادي واجتماعي متميز ورعاية ذات مضامين انسانية. والكثير من تلك الدول تهيئ هذه الأرضية لكبار السن . اما في محيطنا وعالمنا العربي فالأمور تسير عكس ذلك تماما.

ويجب ان لا تنسى الايلام النفسي الذي يحاط بمراحل الشيخوخة وخاصة بالنسبة لشخص كانت حياته مليئة بالنشاط والحيوية حيث يجد هذا الشخص نفسه يعيش في فراغ كبير ممل وهذا ما هو عندنا موجود. حيث العناية والرعاية معدومة كليا او نسبيا في اكثر البلدان العربية وبالأخص بالتحديد في وطننا ((العراق)) . وحيث ان الكثير لا يشعر بحجم الثقل النفسي الذي يحاط بالفرد. وان يجدوا الاعزاء و الاحبة وقد رحلوا الى العالم الاخر وكثيرا ما تكون الصدمة انفعالية وممزوجة بالذكريات. واذا توفيت زوجته الوفية شريكة حياته من ذلك العمر الذي انقضى. وقد تؤدي هذه الصدمة ولربما يكون مردودها اكبر عندما يفقد احد اولاده الغالين على نفسه الى الاكتئاب والصراع النفسي ولربما قد تؤدي ذلك يقرب تذوقه لكاس الموت وهو اهون عليه مما بقى من عمره الذي يعيشه.

انفعال الاطفال

وحيث ان الانفعالات لربما قد تكون كثيرة الشبه بانفعالات الاطفال وهذا كثيرا ما لا يدركه الاخرون بما يحيط بهؤلاء الشيوخ من كبار السن من التعصب وعدم تقبل اراء الاخرين بكل مفرداتها وخصوصا اذا بلغ هؤلاء الشيوخ ، درجة عالية من الشيخوخة. وحيث ولربما يصاب هؤلاء بما يسمى بالتبلد الانفعالي والكثير منهم يقضي اكثر وقته في نوع (من الصمت) والعزلة وبعيدا عن الاخرين حيث رصيده من الاحبة قد نفد. وهنا تكون الصلة والتواصل مفقودة مع الاخرين في كافة المراحل من محطات الحياة.... حيث يصبح مع الوقت لا يتسع مزاجه اكثر مما هو فيه وهو يستعرض ما بقي من عمره وهو يردد والعبرة تتكسر في صدره هل من عودة ؟

(ياليت شعري ان يكف المناوي اين؟ عمر الشباب وصيبا ويجيب الشيب...؟)

(الحالة العقلية والشيخوخة)

من مساوئ هذه المرحلة العمرية هو ان الوهن يدب في جميع اجزاء الجسم وهذه مما تزيد عوامل الهدم بعد ان فقد عوامل البناء ولا يكتفي هذا التهديم الا ان يصيب العظام والعضلات ولربما قد يكون احيانا ينتقل الى المخ وخلاياه وهنا الحالة هذه ان يصاب بالنسيان وقلة الذاكرة وفقدان المعرفة وهذا ما يطلق عليه اليوم بالمصطلح الطبي بمرض (الزهايمر) حيث يقفد الفرد كل ما هو خزين في مخه وعقله حيث عوامل التمييز تصبح مفقودة او شبه معدومة. من معلومات من مجمل مراحل الحياة امرا شاملا وشائعا الى بعض الحالات وهي نادرة ولا يعول عليها كليا الى عند بعض الاشخاص وهذه من الحالات النادرة جدا ولفترة زمنية محدودة جدا.

الثقافة والشيخوخة

ومن هذه الثقافة... انه قد يجد بعض كبار السن صعوبة في تعلم اشياء جديدة. اذا كانت تعتمد اساسا على الذاكرة حيث اثبتت التجارب والابحاث ان هذه الحالة مفقودة عند كثير من كبار السن . وفي حالات نادرة تهتد الى بعض الرجال الذين تجاوزوت اعمارهم 80 سنة وما بعده يكون على دراية ولربما بعض المعلومات التاريخية ومنها ما أكل عليها الدهر وشرب. واسباب ذلك مردها الى ذلك الجو الثقافي الذي عايشوه في مراحل كثيرة من حياتهم . وقد يكون الاكتساب مردوده الى الطفرة الوراثية لذلك الشخص بما فيها العيش الرغيد والبعد كل البعد عن متاعب الحياة وهذه الحالة مستثنيات. وبعد ان استعرضنا بعض المراحل والجوانب العقلية والنفسية لهؤلاء الشيوخ وهنا يدخل جانب مهم جدا كيفية رعايتهم والاهتمام بهم. يفرض الواجب علينا ان نقيم اعمالهم وكفاحهم وما قدموه الى ذرياتهم واوطانهم من جهد جهيد ومثابرة وبحرقة ودموع من اجل الوصول الى الافضل لهم حيث سعوا الى جيل ليس بجيلهم رائدهم فيه ان يعيشوا من خلالهم وتكريمهم ومعزتهم من قبل المقربين اليهم من اولاد واخوة واحفاد. وهذه شيمة من شيم الوفاء لهم وان لا يجعلوهم في غياهب سجون الكسل والوهن والندم . حيث ان شيوخنا وكبار السن منا هم (الخير والبركة والعطاء) وان لا ينسى البعض من الشباب المغرورين ان الايام والسنين سوف تداهمهم في يوم ما يكونوا شيوخا مثلما ما نحن فيه الان . ولا يفوتنا ان نذكر او نستذكر اننا اليوم اصبحنا في عصر اخذت تتقدم فيه روح الكراهية والسادية والظلم والمعاناة حيث اصبح الشر في سباق مع الزمن بكل ادارته وادواته كون الكثير منا اخذ الانصراف لذاته وملذاته (حيث تراكمت علينا عوادي الزمن) .... ولربما قد نصل الى النهاية ونحن نردد دعاء الداعين والمقربين الى الله جلت قدرته ان يهون علينا مصائب الدنيا وما الت اليه اقدارنا واخيرا منا الدعاء ومن الله الإجابة.

ويجب ان لا تنسى الايلام النفسي الذي يحاط بمراحل الشيخوخة وخاصة بالنسبة لشخص كانت حياته مليئة بالنشاط والحيوية حيث يجد هذا الشخص نفسه يعيش في فراغ كبير ممل وهذا ما هو عندنا موجود. حيث العناية والرعاية معدومة كليا او نسبيا في اكثر البلدان العربية وبالأخص بالتحديد في وطننا ((العراق)) . وحيث ان الكثير لا يشعر بحجم الثقل النفسي الذي يحاط بالفرد. وان يجدوا الاعزاء و الاحبة وقد رحلوا الى العالم الاخر وكثيرا ما تكون الصدمة انفعالية وممزوجة بالذكريات.

واذا توفيت زوجته الوفية شريكة حياته من ذلك العمر الذي انقضى. وقد تؤدي هذه الصدمة ولربما يكون مردودها اكبر عندما يفقد احد اولاده الغالين على نفسه الى الاكتئاب والصراع النفسي ولربما قد تؤدي ذلك يقرب تذوقه لكاس الموت وهو اهون عليه مما بقى من عمره الذي يعيشه.

إنتفاضة تشرين .. المحركات والنتائج والحلول

محمد كاظم المعيني
بولندا

يرى المتتبع لمجريات الاحداث التي تعاقبت على البلاد بعد عام 2003 بانه بعد كل مرة يحاول فيها الشعب ان ينتفض ويثور على السلطة، اما ان تقمع بالقوة المفرطة، او تمتص ويفرغ محتواها، او يستغلها ويركب الموجه حزب او تيار ما يحرفها ويجني ثمارها ، كما حصل في تظاهرات 2011، 2013، 2015 .

لقد وصلت البلاد الى حالة الانسداد السياسي؛ فالفوضى عارمة والفساد بات الهوية الافتراضية المرادفة اينما يذكر اسم العراق، والعملية السياسية في هرج ومرج؛ اذ مازالت المحسوبية والمحاصصة هي الاساس في منح المكاسب والمنافع من جهة، والتغطية على الخطأ والمسؤولية من جهة اخرى، حتى بات السارق لايخاف القانون والسياسي لا يأبه ولا يحترم الشعب، والامن مفقود والخوف موجود، والبطالة منتشرة والرشوة مستشريه.

لو ناتي الى اهم مميزات هذه الانتفاضة والتي تبرز من خلال عدة مؤشرات وكما يلي :

جهة حزبية

اولاً: كونها ولأول مرة منذ عام 1958 تخرج مظاهرات صادرة من دون ان تدعو لها جهة حزبية او حكومية او دينية، بمعنى مضاف انها تظاهرات عفوية تحركها مطالب مشروعة.

ثانياً: اغلب المتظاهرين هم فئة الشباب الذين وعوا وتربوا في كنف الديمقراطية المزيفة بعد 2003 التي تتحرك بموجب توافقات طائفية ومناطقية، ولم يعيشوا او يختبروا سنوات الحصار والقحط والاستبداد السياسي قبل ذلك التاريخ.

ثالثاً: عدم تبلور قيادة مركزية واحدة لهذه الاحتجاجات، وهو التطور الذي يعطيها زخماً واندفاعاً واستمرارية من خلال عدم التمكن من استهداف قياداتها او منظميها وكأنها تنظيم خيطي.

بلا ادنى شك ان انتفاضة تشرين ليس كسابقاتها من الاحتجاجات التي مضت، وبتعبير ادق ؛ فان عراق اليوم يعيش انتفاضة عارمة الغت كل المتاريس الطائفية ووضعت البلاد امام استحقاقات لابد منها، والعراق قبل يوم 1/ 10ليس هو نفسه بعد ذلك، وهذه الانتفاضة اذا استحكمت شروطها الموضوعية والهيكلية واحدثت تغييراً جوهرياً في البنى الاجتماعية والاقتصادية للشعب ستتحول قطعاً الى ثورة بامتياز، ولو ننظر الى نصف الكأس الملوء فسنرى بوضوح عدة انجازات حققتها هذه الانتفاضة والتي يمكن تلخيصها بالاتي:–

اولاً: قبر الطائفية والى الابد لاسيما بعد حالة الاندماج والتلاحم والتعاطف الشعبي داخل ساحات الاعتصام، فلا احد يهتم الى هوية او قومية او نسب او جنس احد.

ثانياً: عمق الوعي ونضوج الفكر للشباب المتظاهر بعد ان فقدنا الامل في هذا الجيل، ومن هنا يشرفني ان اقدم رسالة اعتذار بحق هذا الجيل اصالة عني ونيابة عن ابناء جيلي، اذ كنا نعتقد بانه جيل هزيل الرؤية ويعاني من اختلالات، جيل يلهو حتى الفجر، جيل لايعرف ماذا يريد؛ ولكننا اليوم اصبحنا جازمين بانهم عكس ذلك تماماً.

فقدان الامل

ثالثاً: رسالة واضحة للعالم بأن شعب العراق حي لايموت وقوي لايستكين، بعد ان فقدنا الامل بالتغيير بعد كل تظاهرة تجهض وتموت دون ان تحقق مبتغاها.

رابعاً: عراقية الانتفاضة وعدم تبعيتها الى طرف، وظهر ذلك جلياً عبر الشعارات والهتافات التي حملها واطلقها المنتفضون.

اما لو نأتي الى الحلول المقترحة لحل الازمة فلا بد لنا هنا ان نعالج الاسباب والمحركات الحقيقية لتلك الازمة لامعالجة النتائج كما اعتادت عليه السلطة السياسية القائمة، فالفساد والمحسوبية والمنسوبية والتبعية للخارج وعدم استقلال القرار السياسي ما هي الا نتاج لعملية سياسية رسمها المحتل منذ عام 2003قائمة على المحاصصة المستندة على مرتكزات مذهبية وقومية لكي يظل بلدنا ضعيفاً ومرتهناً بارادة المحتل، ولكي تبقى مفاتيح اللعبة السياسية بيده، اذ تم تقسيم القوى المحلية بين ثلاث اطراف رئيسة (الشيعة، السنة، والكرد)؛ فكلما يطغى طرف على حساب بقية الاطراف يقوم السيد المحتل بتقوية طرف آخر حتى تحصل الموازنة ويظل جميع الاطراف ينظرون بعين الخوف والترجي من السيد المحتل خوفا من ان يخرج من المعادلة، وبالتالي تكون جميع اطراف العملية مرتهن مصيرها بمصير من وضعها، فالموضوع هو تخادم مصالح ضيقة بعيدة كل البعد عن مصلحة الوطن، فاين تكمن العلة اذن، هل هي في شكل وطبيعة النظام السياسي القائم؟ ام في الطبقة السياسية الحاكمة والمتصدية للسلطة؟ ام في الدستور الموضوع عام 2005 ام ماذا؟... لو نراجع آلية النظام السياسي البرلماني الحاكم والمبني على اساس مخرجات البرلمان التي تشكل السلطة التنفيذية بشقيها رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فهناك تجارب ناجحة جداً لدول اخرى في العالم تنتهج ذات النظام مثل (بريطانيا، والهند) وغيرها الكثير من الدول، ولو نأت للدستور؛ فعلى الرغم من عيوبه الكثيرة، واختلالاته الكبيرة بسببَ محاولة واضعيه ان يحكموا من خلاله وليس الدستور هو الحاكم عليهم، ليتسنى لهم تحقيق المصالح الخاصة لهم ولاحزابهم وطوائفهم بعيداً عن مصلحة البلاد والعباد، ومن مفارقة القدر ورغما عن كل السلبيات المؤشرة على الدستور، الا انه غالباً ما يُضرب عرض الحائط وتُنتهك بنوده حسب توافقها او تعارضها مع هذا الطرف او ذاك، فاغلب الطبقة السياسية الحاكمة فوق الدستور والقانون، يسرقون وينهبون ويقتلون بدون أي رادع قانوني او اخلاقي او ديني، اذن اين تكمن المشكلة؟ باعتقادنا ان الطبقة السياسية الحاكمة هي اساس البلاء ومكمن العلة، والسؤال المطروح والواجب علينا الاجابه عليه وفك طلاسمه ايكون في جملة الاصلاحات التي ينادي بها المنتفضون المرتبطة بتعديل الدستور، وتشريع قانون جديد للانتخابات، وحل مجلس المفوضية العليا غير المستقلة للانتخابات، وتشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاسبة المفسدين وسراق المال العام، ومحاسبة قتلة المتظاهرين في عموم العراق، تتحقق ضمن السياقات الدستورية؟ او اعطاء الثقة للحكومة او مجلس النواب للقيام بهذه المهمة؟ ام ان المنتفضين وباسلوب الثورة الشعبية سيسقطون الحكومة ويشرعون بوضع عقد سياسي جديد يفي بمتطلبات الجماهير وينهي فترة ظلام عاشها الشعب لفترة طويلة؟. نعتقد وبشكل واضح لايقبل الشك بأن الايام القادمة سيتبلور فيها اطار سياسي مدني ديمقراطي تشاركي، وذلك كله مرهون بشكل مباشر على تطورات الانتفاضة من حيث الثبات والانتشار والديمومة والتنظيم، واذا احسن الحراك الشعبي المواصلة السلمية بمطالبه.